



مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

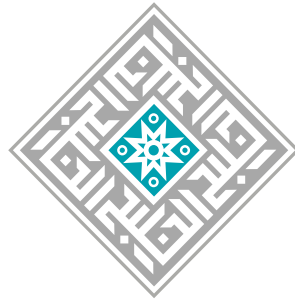
الرئاسات الثلاث ومعادلة الحكم في العراق

د. رشا العزاوي

باحث أول

مركز الخليج للأبحاث





الآراء الواردة في هذا المقال تعبر عن رأي الكاتب وحده، ولا تعكس بالضرورة سياسة أو توجه مركز الخليج للأبحاث



تأسست العملية السياسية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ على قاعدة توازن المكونات أكثر من قيامها على بناء مؤسسات دولة مستقرة، ومنذ السنوات الأولى للاحتلال الأمريكي تركز عرف سياسي غير مكتوب يقضي بتوزيع الرئاسة الثلاث وفق الانتماء المكوناتي: رئاسة الوزراء للكتلة الشيعية الأكبر، رئاسة البرلمان للقوى السننية، ورئاسة الجمهورية للمكون الكردي. ورغم أن هذا الترتيب لم يكن منصوصاً عليه دستورياً، فإنه تحوّل مع الوقت إلى قاعدة حاكمة لبنية النظام السياسي وآلية لتقاسم النفوذ بين القوى الرئيسية.

مرت عملية انتخاب ومنح الثقة لرئاسة البرلمان ورئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء ما بعد الانتخابات البرلمانية في نوفمبر ٢٠٢٥، بتعقيدات سياسية كبيرة، فالنتائج جاءت متقاربة بين الأحزاب، مما أدى إلى استمرار العرف السياسي الذي حدد توزيع الرئاسة على المكونات، كذلك فإن اتساع دائرة انعدام الثقة والانقسامات داخل المكونات السياسية ذاتها ولد صراعاً امتد عدة أشهر بين القيادات في محاولة لفرض الإرادات، فضلاً عن تزامن اختيار الرئاسة الثلاث مع تطورات إقليمية ممثلة بالحرب الأمريكية-الإيرانية وانعكاسها بشكل مباشر على حسابات الانتخاب لهذه المناصب، بالشكل الذي حدد شكل المعادلة وشخصها في إحدى الرئاسة.

رئاسة البرلمان صراع الإرادات وترتيب التوازنات

تأسست العملية السياسية العراقية منذ عام ٢٠٠٣، على قاعدة توزيع الرئاسة الثلاث وفق منطق التوازن المكوناتي، لا على أساس بناء مؤسسات مستقلة عن الانتماءات الطائفية والقومية، إلا أن ما جرى في جلسة انتخاب رئاسة البرلمان أظهر أن هذا النظام نفسه بدأ يدخل مرحلة إعادة تعريف داخلية، حيث لم تعد التفاهات تُبنى فقط على أساس الانتماء المكوناتي، بل على قدرة القوى الكبرى داخل كل مكون على فرض توازنها وشروطها السياسية.

لعب تشكيل المجلس السياسي الوطني السنني دوراً مهماً في احتواء الانقسامات داخل البيت السنني وإعادة تنظيم التفاهات بين القوى الرئيسية؛ فالمجلس لم يكن مجرد إطار سياسي عابر، إنما محاولة لإعادة إنتاج مرجعية سننية تفاوضية قادرة على إدارة الاستحقاقات المقبلة. وحتى الخلاف الذي ظهر داخله بشأن ترشيح مثنى السامرائي خارج الإجماع السنني بقي تحت سقف الاحتواء السياسي، ما عكس وجود إدراك داخل القوى السننية بأن الانقسام المفتوح سيؤدي إلى إضعاف قدرتها التفاوضية في مواجهة الإطار التنسيقي الشيعي والقوى الكردية؛ لهذا كان انسحاب مثنى السامرائي من سباق رئاسة البرلمان جزءاً من إعادة ضبط التوازن داخل البيت السنني بهدف تمرير الاستحقاق بأقل قدر ممكن من الخسائر. ومع ذلك، فإن هذا التماسك بقي مشروطاً ومؤقتاً، لأن وحدة الموقف السنني ارتبطت بمرحلة انتخاب الرئاسة أكثر من ارتباطها بمشروع سياسي موحد طويل الأمد. ولهذا ظلت احتمالات التفكك قائمة مع اقتراب مرحلة توزيع الوزارات والدرجات الخاصة، وهي المرحلة التي تبدأ فيها عادة صراعات النفوذ والموارد داخل المكون الواحد.

”

**لعب تشكيل المجلس
السياسي الوطني
السنني دوراً مهماً في
احتواء الانقسامات داخل
البيت السنني وإعادة
تنظيم التفاهات بين
القوى الرئيسية**

“





مثل انتخاب هيبب الحلبوسي رئيساً لمجلس النواب العراقي في ٢٩ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٢٥ ، خلال الجلسة الأولى للدورة البرلمانية السادسة بعد انتخابات نوفمبر من نفس العام ، وحصوله على ٢٠٨ أصوات من أصل ٣٠٩ نواب حضروا الجلسة، بعد ترشيحه من قبل المجلس السياسي الوطني الذي ضم أغلب القوى السنية، أول اختبار حقيقي لقدرة القوى السياسية السنية على إعادة إنتاج التوازنات بعد مرحلة من الانقسام الحاد والتشظي السياسي ، فضلا عن أن هذه الجلسة التي أفضت إلى انتخاب هيبب الحلبوسي رئيساً لمجلس النواب، وعدنان فيحان نائباً أول عن الإطار التنسيقي الشيعي، وفرهاد الأتروشي نائباً ثانياً عن الحزب الديمقراطي الكردستاني، قد كشفت أن القوى الفائزة نجحت مؤقتاً في إنتاج تفاهات تشغيلية سمحت بتمرير أول استحقاق دستوري، لكنها في الوقت ذاته أظهرت هشاشة هذه التفاهات وحدود قدرتها على الصمود أمام الاستحقاقات الأكثر تعقيداً، وعلى رأسها انتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل الحكومة.

ففي الظاهر، بدأ انتخاب رئاسة البرلمان وكأنه انتصار لفكرة التوافق التقليدي، لكن ما جرى خلف الكواليس كشف أن التوافق هذه المرة لم يكن مستقراً، بل أقرب إلى توافق هش جرى فرضه بفعل الحاجة المتبادلة لتجنب الانهيار المبكر للعملية السياسية، فعلى الرغم من أن المادة (٥٥) من الدستور العراقي قد حسمت الإطار القانوني لانتخاب رئيس مجلس النواب ونائبيه في الجلسة الأولى، فإن إدارة هذا الاستحقاق كشفت أن الصراع لم يكن يدور حول المناصب بحد ذاتها، إنما حول موازين النفوذ التي ستتحكم بالاستحقاقات اللاحقة، ولا سيما رئاسة الجمهورية وتشكيل الحكومة.

وقد تجسد ذلك بوضوح في الأزمة التي رافقت ترشيح شاخوان عبد الله لمنصب النائب الثاني لرئيس البرلمان، حين تحولت الخلافات الإجرائية إلى مواجهة سياسية عكست تنافساً أعمق بين مسعود بارزاني رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني ومحمد الحلبوسي رئيس حزب تقدم، و محاولة كل طرف فرض إرادته السياسية داخل معادلة توزيع السلطة ؛ أشد هذا الخلاف على تحولات أعمق في طبيعة العلاقات بين القوى السنية والكردية، فالحلبوسي الذي سعى إلى إعادة تثبيت موقعه بوصفه اللاعب السني الأكثر قدرة على إدارة التحالفات داخل بغداد، خصوصاً بعد حسمه المنصب لحزبه من خلال المجلس السياسي الوطني، وظف انتخاب رئاسة البرلمان لتكريس نفوذه داخل المعادلة الوطنية، بينما كان بارزاني يتحرك من زاوية مختلفة ترتبط بمنع تقليص هامش تأثير الحزب الديمقراطي الكردستاني داخل بغداد، خصوصاً بعد التراجع النسبي الذي واجهه الحزب في ملفات رئاسة الجمهورية والعلاقة مع الإطار التنسيقي، ورغم أن الأزمة كادت أن تهدد تمرير هيئة الرئاسة، فإن ما منع الانفجار لم يكن وجود انسجام سياسي حقيقي، بل إدراك القوى الفاعلة أن انهيار التفاهم في هذه المرحلة المبكرة سيقود إلى شلل شامل في المسار الدستوري، ويعيد البلاد إلى حالة الانسداد السياسي، ولهذا استمر التوافق الهش بوصفه آلية مؤقتة لضبط الصراع عندما تتقاطع مصالح القادة الرئيسيين في حماية النظام السياسي ومنع انفجاره.

على مستوى الأداء المؤسسي، فقد بدأ أن انتخاب هيئة الرئاسة وفق تفاهات أغلب القوى الفائزة منح البرلمان في بدايته قدراً من الاستقرار النسبي، خصوصاً مع وجود توافق ضمني على تجنب الصدام المبكر، ما يرفع التقديرات بأن تكون

”
تحولت الخلافات الإجرائية
إلى مواجهة سياسية
عكست تنافساً أعمق
بين مسعود بارزاني
رئيس الحزب الديمقراطي
الكردستاني ومحمد
الحلبوسي رئيس حزب
تقدم

“



السنة الأولى من عمر البرلمان أكثر هدوءاً على المستوى التشريعي والرقابي مقارنة بالدورات السابقة، إلا أن هذا الاستقرار كان يحمل في داخله عوامل تعطيله المستقبلية. فالبرلمان العراقي لم يكن يعاني فقط من الانقسام السياسي، بل من أزمة تتعلق بطبيعة النظام السياسي نفسه، فاستمرار المحاصصة وغياب معارضة برلمانية حقيقية جعلتا المؤسسة التشريعية تتحرك غالباً ضمن حدود ما تسمح به تفاهات قادة الكتل، لا وفق منطق الاستقلال المؤسسي، ولهذا فإن تشكيل حكومة تضم معظم القوى الفائزة أعاد إنتاج نموذج البرلمان الجامد، الذي يفقد تدريجياً قدرته على ممارسة الرقابة الفعلية، ويتحول إلى مؤسسة تُدار عبر التفاهات الحزبية أكثر مما تُدار وفق قواعد العمل البرلماني التقليدي؛ ولهذا لم يكن منح منصب النائب الثاني لرئيس البرلمان للحزب الديمقراطي الكردستاني مجرد تسوية بروتوكولية، بل جزءاً من إعادة توزيع النفوذ داخل البيت الكردي تمهيداً لمعركة رئاسة الجمهورية، ومن ثم إثبات القوة السياسية على مستوى المشهد الاتحادي؛ وقد بدأ ذلك واضحاً مع الانتقال إلى ملف رئاسة الجمهورية، الذي يختلف جذرياً عن رئاسة البرلمان من حيث التعقيد الدستوري والسياسي. فالمادة ٧٠ من الدستور العراقي، وتفسير المحكمة الاتحادية العليا لعام ٢٠٢٢، جعلتا انتخاب رئيس الجمهورية مشروطاً بأغلبية الثلثين، ما يعني أن أي حسم لهذا المنصب يحتاج إلى صفقة سياسية واسعة تتجاوز حدود التحالفات التقليدية وتؤمن نصاباً يفوق ٢٢٠ نائباً داخل البرلمان.

لقد كشفت جلسة انتخاب رئيس البرلمان ونائبيه، عن تحول تدريجي في طبيعة إدارة السلطة داخل العراق، فالنظام الذي قام طوال سنوات على مبدأ الإجماع الكامل بدأ ينتقل تدريجياً نحو نموذج يقوم على الأغلبية المرنة، أي قدرة تحالفات ظرفية على تمرير الاستحقاقات حتى في ظل اعتراض أو مقاطعة بعض القوى. وهذا التحول يحمل في داخله دلالات عميقة، فهو من جهة قد يسمح بتقليل حالة الشلل السياسي المزمن، لكنه من جهة أخرى يفتح الباب أمام شعور متزايد بالإقصاء لدى القوى التي تفقد قدرتها على تعطيل القرارات.

كذلك كشفت هذه الجلسة أيضاً عن صعود جيل سياسي جديد استطاع -عبر البراماتية وبناء التحالفات المتقاطعة- أن ينازع الزعامات التقليدية على إدارة المشهد، ورغم أن هذا التحول لا يعني نهاية الحرس القديم، فإنه يعكس بداية تغير تدريجي في قواعد إدارة السلطة، حيث لم تعد الشرعية مرتبطة فقط بالتاريخ السياسي أو الزعامة التقليدية، بل بالقدرة على إدارة شبكات التحالف داخل بغداد.

لقد كان انتخاب رئاسة البرلمان، رغم ما حملته من إشارات على قدرة النظام على إعادة إنتاج نفسه، مؤشراً على شيء من الاستقرار النسبي، بل بداية لمرحلة أكثر تعقيداً ستظهر فيها التناقضات بصورة أوضح مع الانتقال إلى استحقاقات رئاسة الجمهورية والحكومة، حيث يصبح الصراع على السلطة متشابكاً بصورة مباشرة مع الصراع الإقليمي والدولي على مستقبل العراق نفسه، ومن هنا يمكن فهم انتخاب رئاسة البرلمان بوصفه لحظة تأسيسية لمسار إعادة تشكيل السلطة في العراق بعد الانتخابات، فهو لم يكن استحقاقاً منفصلاً، إنما الحلقة الأولى في سلسلة تفاوض معقدة بدأت برئاسة البرلمان، ثم انتقلت إلى رئاسة الجمهورية، قبل أن تبلغ ذروتها في معركة رئاسة الوزراء التي شكلت لاحقاً مركز الصراع الحقيقي بين الولايات المتحدة وإيران داخل العراق.

”

**النظام الذي قام طوال
سنوات على مبدأ الإجماع
الكامل بدأ ينتقل تدريجياً
نحو نموذج يقوم على
الأغلبية المرنة**

“



مثّل انتخاب رئيس الجمهورية العراقية في ١١ نيسان/أبريل ٢٠٢٦، لحظة سياسية كشفت عن تحولات عميقة في بنية النظام العراقي وآليات إعادة إنتاج السلطات داخله، فقد عكست الجلسة التي انتهت بانتخاب نزار أميدي رئيساً للجمهورية انتقال العراق إلى مرحلة جديدة من إعادة توزيع النفوذ بين القوى الكردية والشيعية، ضمن بيئة إقليمية ودولية شديدة الاضطراب يتداخل فيها الضغط الأمريكي مع حسابات إيران، وتتحول فيها بغداد إلى ساحة لإعادة هندسة التوازنات لا مجرد إدارة استحقاقات دستورية.

جاءت جلسة انتخاب رئيس الجمهورية بعد أشهر من الانسداد السياسي وتجاوز المدد الدستورية المرتبطة بانتخاب الرئيس وتكليف رئيس الوزراء، فقد أدى الخلاف الكردي حول مرشح الرئاسة، والانقسام الشيعي بشأن شكل الحكومة المقبلة إلى تعطيل الاستحقاق الرئاسي وتحويله إلى عقدة مركزية عطلت انتقال السلطة بكاملها. وفي خضم هذا المشهد، حذر رئيس مجلس القضاء الأعلى فائق زيدان من أن استمرار تعطيل انتخاب رئيس الجمهورية يهدد انتظام عمل المؤسسات الدستورية ويدفع البلاد نحو فراغ سياسي متصاعد، خصوصاً أن انتخاب الرئيس يمثل المدخل الدستوري لتكليف رئيس الوزراء وتشكيل الحكومة.

وعندما انعقدت جلسة الانتخاب في ١١ نيسان بحضور أكثر من ٢٥٠ نائباً، جرى الاحتكام إلى المادة (٧٠) من الدستور العراقي وتفسير المحكمة الاتحادية العليا لعام ٢٠٢٢، الذي اشترط تحقق نصاب الثلثين لانعقاد الجلسة، وحصول المرشح على أغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب في الجولة الأولى. وفي هذه الجولة تصدر مرشح الاتحاد الوطني الكردستاني نزار أميدي النتائج بحصوله على ٢٠٨ أصوات، لكنه أخفق في بلوغ العتبة الدستورية المطلوبة البالغة ٢٢٠ صوتاً تقريباً، الأمر الذي استدعى الانتقال إلى جولة ثانية وفق الآلية الدستورية. وفي الجولة الحاسمة تمكن أميدياًميدي من حصد ٢٢٧ صوتاً مقابل ١٥ صوتاً فقط لمنافسه مثنى أمين، ليُنتخب رئيساً للجمهورية بعد أشهر من التعطيل والانسداد السياسي. وقد عكس هذا الفارق الكبير في الجولة الثانية نجاح الاتحاد الوطني الكردستاني في بناء تحالف برلماني واسع ضم قوى من الإطار التنسيقي وأطرافاً سنية وكردية أخرى، بينما اختار الحزب الديمقراطي الكردستاني مقاطعة الجلسة وسحب مرشحه اعتراضاً على آلية الحسم، معتبراً أن المنصب جرى تقريره عبر تفاهات خارج البيت الكردي. وقد أفضى ذلك إلى فوز نزار أميدي بمنصب رئيس الجمهورية، ليس فقط نتيجة تفوقه العددي داخل البرلمان، إنما نتيجة قدرته على بناء تحالف عابر للمكونات منح الاتحاد الوطني الكردستاني أفضلية سياسية على حساب الحزب الديمقراطي، وكسّر انتقال معركة الرئاسة من إطار التوافق الكردي الداخلي إلى فضاء التوازنات.

لقد حمل اعتراض الحزب الديمقراطي الكردستاني دلالات سياسية أعمق ترتبط بإعادة تعريف موقع المكون الكردي داخل معادلة الحكم العراقية؛ ففي بيانه الصادر يوم ١١ نيسان ٢٠٢٦، اعتبر المكتب السياسي للحزب أن جلسة انتخاب الرئيس جرت بطريقة خارجة عن النظام الداخلي لمجلس النواب، وأن اختيار رئيس الجمهورية تم «خارج الآلية الكردستانية»، في إشارة مباشرة إلى كسر العرف السياسي الذي

”
حذر رئيس مجلس القضاء
الأعلى فائق زيدان من أن
استمرار تعطيل انتخاب
رئيس الجمهورية يهدد
انتظام عمل المؤسسات
الدستورية ويدفع
البلاد نحو فراغ سياسي
متصاعد

“





كان يقضي بحسم منصب الرئاسة عبر توافق داخلي بين القوى الكردية قبل نقله إلى بغداد، ولهذا تعامل الحزب مع ما جرى باعتباره سابقة سياسية تمس جوهر الشراكة التي قامت عليها العملية السياسية بعد العام ٢٠٠٣.

وقد تعمّق هذا الموقف مع التصريحات التي أطلقها مسعود بارزاني، حين أكد أن منصب رئاسة الجمهورية كان يتفق عليه سابقاً داخل البيت الكردي، لكنه أصبح اليوم يفرض على الكرد من قبل الشيعة والسنة، كشفت هذه التصريحات أن الأزمة بالنسبة للحزب الديمقراطي لم تكن مرتبطة بشخص نزار أميدي فقط، بل بالخوف من تكريس معادلة سياسية جديدة تُضعف القدرة التفاوضية للحزب داخل بغداد، وتنقل مركز الثقل الكردي من أربيل إلى شبكة تحالفات عابرة للمكونات يقودها الاتحاد الوطني الكردستاني بالتفاهم مع قوى الإطار التنسيقي. ومن هنا، كان انسحاب نواب ووزراء الحزب الديمقراطي الكردستاني من بغداد بعد جلسة الانتخاب محاولة لإعادة رسم حدود الاشتباك السياسي مع بغداد ومع الاتحاد الوطني الكردستاني معاً، فقد أدرك الحزب أن تمرير الاستحقاق بهذه الطريقة يعني بداية تآكل أحد أهم الأعراف الضامنة لتوازن النفوذ الكردي داخل الدولة العراقية، ويفتح الباب أمام مرحلة يمكن فيها تجاوز الفيتو الكردي الداخلي عبر تحالفات شيعية-سنية-كردية جزئية، وهو ما يمثل تحولاً عميقاً في قواعد إدارة النظام السياسي العراقي.

لم تكن خسارة الحزب الديمقراطي الكردستاني لمنصب رئيس الجمهورية مجرد خسارة لمنصب رمزي، فالنتيجة عكست تراجعاً نسبياً في قدرة الحزب على فرض شروطه داخل بغداد، كما كشفت عن تحول تدريجي في موقع الاتحاد الوطني الكردستاني الذي أعاد تعريف علاقته بالعاصمة العراقية بعد أزمة كركوك عام ٢٠١٧، فمنذ تلك اللحظة بدأ الاتحاد الوطني يتبنى رؤية أكثر براغماتية تعتبر بغداد عمقاً استراتيجياً للإقليم، بدلاً من التعامل معها كساحة تفاوض مؤقتة، وهذا التحول يعكس انتقال جزء من النخبة الكردية من الخطاب القومي التقليدي إلى خطاب يقوم على إدارة المصالح ضمن الدولة العراقية.

وقد كشفت جلسة انتخاب رئيس الجمهورية عن تحول بالغ الأهمية في مبدأ التوافق الشامل بين المكونات والقوى الكبرى، إذ انتقل تدريجياً نحو صيغة أكثر مرونة تقوم على إنتاج أغلبية ظرفية عبر تحالفات متحركة، حتى وإن جاءت على حساب الإجماع التقليدي الذي حكم الاستحقاقات السيادية طوال العقدين الماضيين، فقد جرى تمرير انتخاب نزار أميدي رغم مقاطعة الحزب الديمقراطي الكردستاني واعتراضه العلني على آلية إدارة الجلسة وطبيعة التوافقات التي سبقتها، وهو ما عكس للمرة الأولى إمكانية تمرير استحقاق سيادي كردي من دون غطاء كردي جامع.

على المستوى الشيعي، حمل تمرير انتخاب الرئيس رغم اعتراضات شخصيات وازنة داخل الإطار التنسيقي، وفي مقدمتها نوري المالكي دلالات لا تقل أهمية، فالحدث كشف عن بداية إعادة ترتيب داخلية لمراكز القوة الشيعية، وربما عن تصدع تدريجي داخل الإطار نفسه، إذ لم يعد المالكي يمتلك القدرة ذاتها على فرض خياراته كما كان الحال في مراحل سابقة، خصوصاً مع تنامي إدراك داخل بعض أجنحة الإطار

”

**كشفت جلسة انتخاب
رئيس الجمهورية عن
تحول بالغ الأهمية في
مبدأ التوافق الشامل بين
المكونات والقوى الكبرى**

“



أن العودة إلى الوجوه التي تتسبب بجدل سياسي قد تؤدي إلى مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة في لحظة إقليمية شديدة الحساسية، ومن هنا يمكن فهم انتخاب رئيس الجمهورية بوصفه الخطوة الأولى ضمن معركة أكبر تتعلق بمنصب رئاسة الوزراء، وهو المنصب الذي يمثل مركز الثقل الحقيقي في النظام العراقي.

لقد كان صعود نزار أميدي إلى رئاسة الجمهورية نتاج تقاطع مصالح معقد بين الاتحاد الوطني الكردستاني وقوى الإطار التنسيقي، مدعوماً بمرونة سنية سمحت بتمرير الجلسة رغم المقاطعات والاعتراضات، وهذا التقاطع لم يكن منفصلاً عن السياق الإقليمي، فالتوقيت الذي جرى فيه الحسم تزامن مع مرحلة خفض توتر نسبي بين واشنطن وطهران، ما منح القوى الأقرب إلى إيران هامش حركة أوسع داخل بغداد دون خشية من رد فعل أمريكي مباشر؛ لكن قراءة ما جرى بوصفه انتصاراً نهائياً لمحور إيران تبقى قراءة تبسيطية، فالحقيقة أن انتخاب الرئيس عكس انتقال الصراع من مرحلة المواجهة المباشرة إلى مرحلة أكثر تعقيداً تُدار فيها السلطة بمنطق توازن النفوذ لا الحسم الكامل. فالقوى القريبة من طهران نجحت في فرض إيقاعها داخل بغداد، لكنها لم تصل إلى مرحلة السيطرة المطلقة، لأن البيئة العراقية بقيت محكومة بعوامل توازن داخلية وضغوط أمريكية وإقليمية تمنع أي طرف من احتكار القرار بالكامل؛ لهذا فإن انتخاب رئيس الجمهورية، رغم أهميته الرمزية والسياسية، لم يعالج الخلل البنيوي العميق في النظام العراقي، بل أعاد إنتاجه بصيغة جديدة. فالمعادلة الأساسية بقيت قائمة: القرار في بغداد لا يُصنع داخل المؤسسات وحدها، إنما عند نقطة تقاطع معقدة بين الداخل والخارج، وبين الضغوط الأمريكية والحسابات الإيرانية والتوازنات المحلية، وهنا تحديداً تكمن دلالة انتخاب رئيس الجمهورية، لم يكن انتصاراً كاملاً لمحور على آخر، إنما إعادة تموضع داخل صراع مستمر. فلم يغادر العراق دائرة الانسداد البنيوي، ولم يصل إلى مرحلة الاستقرار الحقيقي، بل انتقل إلى صيغة أكثر تعقيداً من إدارة التوازنات، حيث تُستخدم المؤسسات الدستورية كأدوات لإعادة توزيع النفوذ أكثر من كونها مؤسسات دولة مستقلة.

بناءً على ما تقدم، فإن ما جرى في انتخابات رئاسة الجمهورية عام ٢٠٢٦، كشف أن عرف توزيع الرئاسة المكونات المكوناتي نفسه دخل مرحلة إعادة تفسير، فالصراع لم يعد يدور بين المكونات بقدر ما أصبح صراعاً داخل كل مكون على من يمتلك حق تمثيله في بغداد. وفي الحالة الكردية تحديداً، بدا واضحاً أن مرحلة الشراكة الاستراتيجية بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني قد تآكلت بصورة كبيرة، لتحل محلها منافسة مفتوحة على احتكار التمثيل الكردي داخل الدولة العراقية؛ فعلى الرغم من التفوق العددي والسياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني داخل الإقليم وحتى كونه الكتلة السياسية الكردية الأكبر في نتائج انتخابات ٢٠٢٥، فإن هذا التفوق لم يتحول إلى قدرة على حسم معركة رئاسة الجمهورية، وهنا ظهرت واحدة من أهم حقائق النظام العراقي بعد العام ٢٠٠٣، وهي أن الشرعية لا تُقاس فقط بعدد المقاعد، إنما بطبيعة التحالفات العابرة للمكونات، فما جرى أظهر أن التحالف مع القوى الشيعية الأكثر نفوذاً داخل بغداد بقي العامل الحاسم في إنتاج السلطة، وليس الوزن الانتخابي الكردي وحده.

”
**القوى القريبة من طهران
 نجحت في فرض إيقاعها
 داخل بغداد لكنها
 لم تصل إلى مرحلة
 السيطرة المطلقة لأن
 البيئة العراقية بقيت
 محكومة بعوامل توازن
 داخلية وضغوط أمريكية
 وإقليمية تمنع أي طرف
 من احتكار القرار بالكامل**
 “



أولاً: آلية ترشيح واختيار علي الزبيدي

يمثل صعود علي فالح الزبيدي إلى رئاسة الحكومة العراقية في ربيع عام ٢٠٢٦، نتيجة تسوية عميقة مرت بها القوى السياسية الشيعية، فقد كانت الأزمة التي انتهت بتكليفه أزمة بقاء منظومة الحكم الشيعية نفسها تحت ضغط توازنات إقليمية شهدتها المنطقة منذ أواخر عام ٢٠٢٥.

دخل العراق لحظة الخرق الدستوري بعد انتهاء المهلة المحددة لرئيس الجمهورية لتكليف مرشح «الكتلة الأكبر» وفق المادة (٧٦) من الدستور العراقي، في وقت كانت فيه بنية الإطار التنسيقي تعيش انقساماً داخلياً غير مسبوق بين ثلاثة اتجاهات متصارعة: اتجاه يقوده نوري المالكي رئيس الوزراء الأسبق المرشح من قبل الإطار التنسيقي لرئاسة الوزراء، ويصرّ على إعادة إنتاج السلطة بصيغتها التقليدية القائمة على مركزية النفوذ الشيعي الصلب؛ واتجاه ثانٍ يمثله محمد شياع السوداني رئيس الوزراء في وقتها والسابق لاحقاً، الذي حاول المناورة مع الضغوط الأمريكية لتجنب عدم التجديد له لكنه تنازل فيما بعد ودعم ترشيح نوري المالكي لرئاسة الوزراء، واتجاه ثالث داخل الفصائل المسلحة كان يرى أن أي تراجع أمام واشنطن سيؤدي تدريجياً إلى تفكيك البنية التي تشكلت بعد الحرب على داعش.

تجاوزت الأزمة سريعاً حدود التنافس الداخلي، بعدما انتقلت الولايات المتحدة من سياسة إدارة التوازن إلى سياسة فرض إعادة الهيكلة، فمنذ مطلع عام ٢٠٢٦ بدأت واشنطن تنظر إلى العراق بوصفه جزءاً مباشراً من معادلة الأمن الإقليمي المرتبطة بالواجهة مع إيران، لا مجرد ساحة نفوذ قابلة للاحتواء، ولهذا شهد الخطاب الأمريكي تحولاً جذرياً وغير مسبوق تجاه الفصائل المسلحة العراقية التي تشكل أساس الإطار التنسيقي، ما دفع وزارة الخارجية الأمريكية في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٢٦ إلى اتخاذ إجراءات ضد سبعة من قادة الجماعات المسلحة المرتبطة بإيران. ولم يكن البيان مهماً بسبب العقوبات بحد ذاتها، إنما بسبب اللغة السياسية المستخدمة فيه، إذ تحدثت واشنطن للمرة الأولى بوضوح عن جماعات تقوض سيادة العراق وتستغل موارده لتمويل الإرهاب، داعية الحكومة العراقية بصورة مباشرة إلى تفكيك هذه الجماعات؛ وهنا تغيرت المقاربة الأمريكية بصورة حاسمة فبدلاً من سياسة الاحتواء التدريجي، بدأت واشنطن باستخدام أدوات الضغط القصوى لإعادة تشكيل البيئة السياسية العراقية، وجرى تقييد تدفق الدولار من الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، كما جرى تعليق أجزاء من التعاون الأمني والعسكري باستثناء ما يتعلق بملف مكافحة الإرهاب، وترافقت هذه الخطوات مع رسائل مباشرة حملها المبعوث الأمريكي توم باراك إلى قادة الإطار التنسيقي خلال شباط/فبراير ٢٠٢٦، مفادها أن الولايات المتحدة لن تتعامل مع أي حكومة يرأسها نوري المالكي أو أي شخصية تُعد امتداداً صريحاً للمشروع الإيراني داخل العراق.

شكّل هذا الموقف لحظة كسر حقيقية داخل البيت الشيعي، فالإطار التنسيقي الذي كان يمتلك الأغلبية البرلمانية بما يقارب (١٧٥) نائباً القادرة نظرياً على فرض



”

يمثل صعود علي
فالح الزبيدي إلى رئاسة
الحكومة العراقية في
ربيع عام ٢٠٢٦ نتيجة
تسوية عميقة مرت
بها القوى السياسية
الشيعية

“



مرشحه، اكتشف أن قدرته على إنتاج السلطة داخلياً لم تعد كافية في ظل ارتباط الاقتصاد العراقي بالنظام المالي الأمريكي، واعتماد بغداد شبه الكامل على الدولار وعائدات النفط المحفوظة داخل النظام المصرفي الأمريكي. ومن هنا بدأت معادلة جديدة تتشكل، فلم يعد السؤال من يمتلك الأصوات داخل البرلمان، بل من يستطيع عبور الفيتو الأمريكي دون أن يؤدي ذلك إلى انهيار مالي شامل، ضمن هذا السياق جاء إسقاط خيار نوري المالكي، ففي ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٦ وجّه دونالد ترامب، الذي كان يقود حملة ضغط متصاعدة تجاه بغداد، تحذيراً علنياً من عودة المالكي، ملوحاً بقطع الدعم الأمريكي عن العراق. كان هذا الموقف إعلاناً عن انتقال واشنطن إلى مرحلة «الوصاية الاستراتيجية غير المعلنة» على مسار تشكيل السلطة العراقية. فالأمريكيون باتوا يعتبرون أن إعادة إنتاج المالكي أو أي نموذج مشابه تعني استمرار العراق بوصفه منصة نفوذ إيراني وبيئة عمليات مفتوحة ضد الخليج والمصالح الأمريكية.

في المقابل، كانت إيران تواجه لحظة ارتباك استراتيجي شديدة التعقيد، فالتصعيد الأمريكي، والعقوبات الاقتصادية، واحتمالات الانفجار الإقليمي، كلها دفعت طهران إلى إعادة ترتيب أولوياتها. ولهذا جاءت زيارة قائد فيلق القدس إسماعيل قاتني إلى بغداد في نيسان/أبريل ٢٠٢٦ ليس لفرض مرشح بعينه كما حدث في مراحل سابقة، إنما لمنع انهيار البيت الشيعي نفسه، فقد أدركت إيران أن الإصرار على مرشح صدامي قد يؤدي إلى خسارة أكبر تشمل تفكك الإطار التنسيقي وانهيار البيئة السياسية الحاضنة لنفوذها داخل العراق.

ضمن هذه اللحظة ظهر اسم علي فالح الزبيدي والذي لم يكن جزءاً من التداول الإعلامي التقليدي للأسماء المرشحة، ولم يملك ثقلاً حزبياً أو قاعدة شعبية أو تاريخاً تنظيمياً داخل الأحزاب الشيعية، بل إن ظهوره المفاجئ بعد ساعات قليلة من تسريب اسمه يعكس طبيعة الحل الاضطراري الذي انتهت إليه مراكز القوة داخل النظام، فالزبيدي طُرح باعتباره أداة تسوية قابلة للعبور داخلياً وخارجياً، وتكمن أهميته في كونه يمثل تحولاً أعمق داخل بنية السلطة العراقية نفسها، فهو لا ينتمي إلى جيل القادة العقائديين أو العسكريين، بل إلى طبقة رجال الأعمال والمصارف والشبكات الاقتصادية التي نمت داخل ظل الدولة بعد عام ٢٠٠٣. وبذلك فإن ترشيحه يعكس انتقال مركز الثقل داخل النظام من الشرعية الحزبية العقائدية إلى الشرعية المالية والشبكات الاقتصادية، ولكونه من المصرفيين بامتلاكه «مصرف الجنوب الإسلامي»، وارتباط اسمه بشبكات أعمال واسعة تشمل قطاعات الغذاء والطاقة والتعليم والإعلام، يمثل نموذج التكنوقراط المالي القادر على مخاطبة الخارج بلغة الاقتصاد والعقوبات والمصالح، وليس بلغة الأيديولوجيا. ضمن هذا السياق، لم يظهر الزبيدي كشخصية مستقلة عن النظام القائم، بل كنتاج لشبكة مصالح اقتصادية وسياسية متداخلة تمتد من الداخل العراقي إلى دوائر القرار الأمريكية والخليجية. فهو يرتبط بعلاقات مع دوائر اقتصادية قريبة من الإدارة الأمريكية، خصوصاً عبر عقود تتعلق بتوريد مفردات السلة الغذائية، وهي العلاقات التي تعززت بعد زيارة حكومة محمد شياع السوداني إلى الولايات المتحدة في نيسان/أبريل ٢٠٢٤ وما رافقها من تفاهات اقتصادية وتجارية واسعة. ومع الوقت، تحولت هذه العلاقات من مجرد نشاط اقتصادي إلى قناة سياسية غير مباشرة وفرت للزبيدي قبولاً نسبياً داخل بعض أوساط الإطار التنسيقي بوصفه جسراً

”

كانت إيران تواجه لحظة ارتباك استراتيجي شديدة التعقيد، فالتصعيد الأمريكي، والعقوبات الاقتصادية، واحتمالات الانفجار الإقليمي، كلها دفعت طهران إلى إعادة ترتيب أولوياتها

“





محملاً لإعادة ترميم العلاقة مع واشنطن وتخفيف الضغط الاقتصادي؛ لكن هذه الخلفية نفسها جعلته أيضاً أكثر قابلية للضغط الخارجي، خصوصاً بعد القيود الأمريكية السابقة على التعامل بالدولار مع المصرف، والاتهامات المتعلقة بصلات غير مباشرة مع شبكات تمويل مرتبطة بالفصائل، وهنا تحديداً تكمن المفارقة التي جعلت الزيدي مقبولاً من أطراف متناقضة؛ فبالنسبة للإطار التنسيقي وإيران، بدا شخصية غير صدامية يمكن احتواؤها وإدارتها من الخلف. وبالنسبة لواشنطن، بدا شخصية أقل ارتباطاً بالبنية العقائدية التقليدية للفصائل، ويمكن التعامل معها ضمن منطوق السلطة المشروطة القائمة على الانضباط المالي والأمني.

كل ذلك يعني أن ترشيح الزيدي لم يكن تعبيراً عن قوة الإطار التنسيقي، بل عن أزمة وجودية داخله؛ فالقوى التي حكمت العراق منذ عام ٢٠٠٣ وجدت نفسها للمرة الأولى مضطرة إلى التخلي عن رموزها التقليدية والبحث عن واجهة جديدة أقل صدامية وأكثر قدرة على امتصاص الضغط الخارجي، لهذا هناك مؤشرات على لعب رئيس مجلس القضاء الأعلى فائق زيدان دوراً محورياً في هذه المرحلة، فوجوده داخل قلب التفاهات السياسية المرتبطة بتشكيل الحكومة كشف حجم التحول الذي أصاب بنية النظام العراقي، حيث تحولت السلطة القضائية إلى مركز توازن وضبط سياسي داخل الدولة. وتشير معطيات عديدة إلى أن زيدان ساهم في تسويق الزيدي بوصفه شخصية قادرة على تهدئة التناقضات الداخلية والخارجية، ومنع انهيار المنظومة تحت الضغط الأمريكي، لكن هذا التحول والتأثير الداخلي لا يعني أن الإطار فقد سلطته الفعلية، بل يعني أنه انتقل من مرحلة الحكم المباشر إلى مرحلة إدارة السلطة من الخلف. فالمنظومة ذاتها بقيت حاضرة عبر شبكات النفوذ الاقتصادي، والتمثيل البرلماني، والقضاء، والأجهزة الأمنية، والعلاقات الإقليمية، لكنها اضطرت إلى تغيير واجهتها السياسية لتقليل كلفة بقائها.

ولهذا فإن علي الزيدي لم يصل بوصفه مشروع إصلاح جذري أو انتقال تاريخي نحو الدولة الوطنية، إنما بوصفه مرشح الفرصة الأخيرة للنظام السياسي العراقي بصيغته الحالية، هو محاولة لإعادة ترتيب التوازنات ومنح المنظومة وقتاً إضافياً للبقاء، في لحظة إقليمية ودولية باتت فيها كلفة استمرار النموذج القديم أعلى من قدرة الجميع على احتماله.

ومن هنا يمكن فهم آلية ترشيحه باعتبارها أول اختبار حقيقي لمرحلة جديدة في العراق مرحلة أصبحت فيها السلطة تُنتج عبر تقاطع الضغط الدولي، والتوازنات الإقليمية، وشبكات الدولة العميقة، أكثر مما تُنتج عبر صناديق الاقتراع أو التوافقات الحزبية التقليدية.

ثانياً: حكومة الزيدي وإعادة هندسة الدولة تحت الضغوط

مثل منح الثقة لحكومة علي فالح الزيدي في ١٤ أيار/مايو ٢٠٢٦ لحظة انتقال استراتيجية كشفت أن العراق دخل فعلياً مرحلة إعادة هندسة قسرية لبنية السلطة والدولة معاً، تحت تأثير ضغط أمريكي مباشر، وارتباك إيراني متصاعد، وانكشاف أمني إقليمي غير مسبوق بعد تحوّل الأراضي العراقية إلى منصة تهديد لدول الخليج.

”
القوى التي حكمت العراق
منذ عام ٢٠٠٣ وجدت
نفسها للمرة الأولى
مضطرة إلى التخلي
عن رموزها التقليدية
والبحث عن واجهة جديدة
أقل صدامية وأكثر قدرة
على امتصاص الضغط
الخارجي

“





لم تعبر الجلسة التي حضرها ٢٢٦ نائباً وانتهت بمنح الثقة لحكومة غير مكتملة عن استقرار سياسي بقدر ما كشفت عن طبيعة التسوية التي أنتجت تحت سقف الإنذار الدولي. فالحقائب الوزارية التي جرى تعطيلها، والأسماء التي أسقطت، والرسائل الأمريكية المواكبة للتصويت، كلها أظهرت أن ما جرى كان بداية إعادة تعريف وظيفة السلطة التنفيذية العراقية ضمن معادلة إقليمية جديدة.

لقد تعاملت واشنطن مع حكومة الزبيدي منذ لحظة التكليف بوصفها أداة اختبار لإمكانية إعادة ضبط الدولة العراقية، لا مجرد حكومة خدمات أو إدارة أزمة داخلية. ولهذا حمل الاتصال الذي أجراه دونالد ترامب بالزبيدي بعد نيل الثقة دلالات تتجاوز المجاملة السياسية. فحين تحدث ترامب عن علاقة جديدة قوية ومثمرة مع العراق وربطها بضرورة تشكيل حكومة خالية من الإرهاب، كان يضع علناً معايير الشرعية الجديدة للحكم في بغداد. فالمقصود بالإرهاب في الخطاب الأمريكي هو البنية المسلحة المرتبطة بالحرس الثوري الإيراني داخل العراق. ومن هنا كان الدعم الأمريكي للزبيدي استثماراً مشروطاً في إمكانية إنتاج سلطة عراقية أكثر قدرة على ضبط الفصائل أو إعادة احتوائها ضمن الدولة؛ وهنا بدأت تتكشف ملامح المشروع الأمريكي الحقيقي، فلم تعد واشنطن تسعى فقط إلى ضبط سلوك الفصائل، إنما إلى إعادة تصميم بنية القوة داخل الدولة العراقية نفسها.

لقد أظهر تكليف ومنح الثقة للزبيدي، التناقض الأمريكي-الإيراني بأوضح صورة، ففي الوقت الذي كان فيه ترامب يبارك للزبيدي ويدعوه إلى واشنطن، كانت طهران ترسل رسائل معاكسة تماماً، فقد نقلت وكالة فارس الإيرانية عن اتصال بين الزبيدي والرئيس الإيراني مسعود بزشكيان تأكيدات بأن قوة إيران هي قوة للعراق، وأن الحكومة العراقية لن تقبل انتزاع هذه القوة من إيران، مثلت هذه التصريحات إعلاناً إيرانياً بأن النفوذ الذي بُني خلال عقدين داخل العراق يُنظر إليه بوصفه جزءاً من الأمن القومي الإيراني نفسه، لذلك ولدت حكومة الزبيدي كحكومة اشتباك جيوسياسي مفتوح. وقد انعكس ذلك بوضوح داخل المنهاج الوزاري الذي مرره البرلمان. فعلى الرغم من احتوائه على عناوين تقليدية تتعلق بالتنمية والطاقة والخدمات، فإن البند الأكثر حساسية كان حصر السلاح بيد الدولة. تحول هذا البند إلى معيار دولي سُنّفاً على أساسه علاقة العراق بالولايات المتحدة والخليج والمؤسسات المالية الدولية.

التحدي الأعمق ظل داخلياً، فالفصائل المسلحة، حتى لو غابت شكلياً عن الحكومة، ما تزال تمتلك بنية اقتصادية وعسكرية وأمنية ضخمة، وهي تدرك أن أي عملية دمج أو إعادة هيكلة ستعني عملياً نهاية نموذج القوة الذي بنته منذ عام ٢٠١٤. ولهذا فإن المرحلة المقبلة لن تكون صراعاً على الوزارات فحسب، إنما صراعاً على هوية الدولة العراقية نفسها، ومن هنا فإن حكومة الزبيدي تعد لحظة اختبار جديدة للنظام العراقي بأكمله، اختبار لقدرة على حصر السلاح بيد الدولة، ومحاولة إحراز تقدم ملموس مقارنة بالحكومات الأربع السابقة التي فشلت بشكل كامل في تطبيق برامجها بهذا الخصوص، وعلى الرغم من أن الزبيدي ضمن منهجه الوزاري حصر السلاح وأظهر تصميمه على إيجاد خارطة طريق يمكن من خلالها حل هذه الإشكالية، إلا أن ذلك قد يبدو صعباً ما لم يعمل على التحرك نحو طهران حصراً، فهذا السلاح ما بعد حرب ٧ أكتوبر ٢٠٢٣، وحرب الأربعين يوماً ٢٠٢٦،

”

**نقلت وكالة فارس
الإيرانية عن اتصال بين
الزبيدي والرئيس الإيراني
مسعود بزشكيان
تأكيدات بأن قوة إيران
هي قوة للعراق، وأن
الحكومة العراقية لن
تقبل انتزاع هذه القوة
من إيران**

“





بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وبين إيران، ظهر فعلياً أن عملياته ومستقبله لا يرتبط بحاجة عراقية، بقدر ارتباطه بضرورات النفوذ والمصالح الإيرانية، مما يحتم عليه طرح خطة بتوقيات زمنية واضحة، لا تشمل تلك الخطة التفكيك أو الدمج فحسب إنما تعمل على إنهاء ما تسبب به السلاح الموازي من انقسامات مؤسسية ومجتمعية وتصدع في أركان الدولة.

ثالثاً: دول الخليج العربي وحكومة الزيدي

كشفت التطورات الإقليمية التي أعقبت حرب الأربعين يوماً، أن جوهر العلاقة بين العراق ودول الخليج يدور حول مسألة أكثر عمقاً ترتبط بدور العراق في بنية الأمن الإقليمي ومستقبل توازنات المنطقة، فبعد سنوات من النظر إلى العراق بوصفه ساحة تنافس بين القوى الإقليمية والدولية، باتت دول الخليج تنظر إلى استقراره من زاوية قدرته على استعادة سيادة الدولة واحتكار استخدام القوة داخل حدوده؛ لذلك لا يُقاس نجاح حكومة علي الزيدي بالنسبة للعواصم الخليجية بمدى انفتاحها السياسي أو الاقتصادي فحسب، إنما بقدرتها على إعادة تعريف وظيفة الدولة العراقية نفسها، وتحويل العراق من مصدر محتمل للمخاطر الأمنية إلى شريك فاعل في معادلة الاستقرار والتنمية الإقليمية، وهذه هي المعادلة التي ستحدد شكل العلاقات العراقية الخليجية خلال المرحلة المقبلة أكثر من أي ملف آخر، فقد أدت الهجمات التي انطلقت من الأراضي العراقية خلال المواجهة الإقليمية في ٢٨ فبراير ٢٠٢٦، إلى إحداث تحول جوهري في النظرة الخليجية للعراق، ومع المعطيات التي تحدثت عن انطلاق أعداد كبيرة من الطائرات المسيّرة والصواريخ باتجاه منشآت الطاقة والبنية التحتية الخليجية من الأراضي العراقية، أصبح الملف العراقي بالنسبة لدول الخليج جزءاً من حسابات الأمن القومي وأمن الطاقة الإقليمي، وقد اكتسب هذا البعد أهمية مضاعفة بعد الهجمات التي انطلقت من الأراضي العراقية باتجاه المملكة العربية السعودية في ١٧ أيار/مايو ٢٠٢٦، بعد أيام فقط من منح الثقة لحكومة الزيدي، وهو ما دفع دول الخليج إلى التعامل مع العراق بوصفه ملفاً أمنياً مباشراً لا مجرد ساحة نفوذ إيراني.

”

**ينظر الخليج إلى حكومة
الزيدى باعتبارها فرصة
اختبار أكثر من كونها
فرصة شراكة مكتملة**

في هذا السياق، ينظر الخليج إلى حكومة الزيدي باعتبارها فرصة اختبار أكثر من كونها فرصة شراكة مكتملة، فالمؤشرات الأولية، بما فيها بيانات الحكومة العراقية الراضة لاستخدام الأراضي العراقية في الاعتداء على دول الجوار، والتأكيدات الرسمية بشأن احترام سيادة الدول العربية، تمثل رسائل إيجابية، وقد تعزز هذا التوجه مع الترحيب السعودي بتكليفه، إذ إنّ إدراك الزيدي بأهمية القبول الخليجي - خاصة السعودي - يمثل عاملاً أساسياً في تثبيت موقعه داخلياً وخارجياً، فالمملكة العربية السعودية لم تعد مجرد طرف إقليمي، إنما أصبحت شريكاً رئيسياً في معادلة التوازن بين واشنطن وطهران، كما أن أي انفتاح عراقي عليها يمنح بغداد هامش مناورة أوسع ويخفف من الارتهان لمحور واحد.

ومع رسائل الزيدي الراضة لاستهداف الميليشيات للسعودية ودول الخليج، لكنها لا تزال تقع ضمن نطاق النوايا السياسية لا ضمن نطاق الوقائع الميدانية، لذلك فإن المعيار الحقيقي لن يكون ما تقوله بغداد، بل ما تستطيع فرضه على الأرض. وتدرك العواصم الخليجية أن التحدي الأكبر الذي يواجه الزيدي لا يرتبط بالعلاقات الخارجية،

“





بل بملف السلاح خارج إطار الدولة. فكل مشاريع الانفتاح الاقتصادي، والربط الكهربائي، والاستثمارات، والممرات التجارية، والتكامل الإقليمي، ستبقى رهينة قدرة الحكومة العراقية على إثبات أن قرار الأمن العراقي يصدر من مؤسسات الدولة لا من الفاعلين المسلحين غير الخاضعين للسلطة التنفيذية. ولهذا فإن ملف الفصائل المسلحة أصبح في الرؤية الخليجية معياراً سيادياً أكثر منه ملفاً أمنياً.

وفي البعد الاقتصادي، لا تتطلع دول الخليج إلى عراق تابع اقتصادياً أو معتمداً عليها، بل إلى عراق مستقر وقادر على أن يكون شريكاً في مشاريع التنمية الإقليمية الكبرى، فالعراق يمتلك موقعاً جغرافياً وثروات طبيعية وسوقاً استهلاكية تجعله جزءاً مهماً من مستقبل التكامل الاقتصادي في المنطقة، غير أن تفعيل هذا الدور يتطلب بيئة مستقرة سياسياً وأمنياً وقانونياً، ولذلك فإن أي تقدم في ملفات الربط الكهربائي، والمناطق الصناعية المشتركة، ومشاريع الطاقة والنقل والموانئ، سيبقى مشروطاً بدرجة الاستقرار التي تستطيع حكومة الزبيدي توفيرها.

تنظر العواصم الخليجية إلى العراق أيضاً باعتباره ركناً محتملاً في منظومة أمن إقليمي جديدة تتشكل بعد التحولات الكبرى التي شهدتها المنطقة خلال الأعوام الأخيرة، إلا أن الانضمام إلى مثل هذه المنظومة يتحقق عبر إثبات أن الدولة العراقية قادرة على ممارسة سيادتها الكاملة على أراضيها وحدودها وأجوائها ومؤسساتها الأمنية والعسكرية.

وفي ضوء ما تقدم، فإن ما تريده دول الخليج من الزبيدي يمكن تلخيصه في هدف استراتيجي واحد: تحويل العراق من ساحة صراع إلى شريك استقرار. ولهذا فإن الأشهر الأولى من حكومة الزبيدي ستقرأ خليجياً باعتبارها فترة اختبار حاسمة.

فإذا نجح في فرض معادلة «العراق أولاً» عملياً، وضبط استخدام السلاح، ومنع تكرار الهجمات العابرة للحدود، وتعزيز مؤسسات الدولة على حساب البنى الموازية، فإن العراق قد يدخل مرحلة جديدة من الانفتاح والاستثمار والشراكة الإقليمية. أما إذا بقيت الفجوة قائمة بين الخطاب الرسمي والواقع الميداني، فإن دول الخليج ستتعامل مع العراق بوصفه دولة غير قادرة على ضبط بيئتها الأمنية، ما سيؤدي للعلاقات محكومة بالحدز، ويؤخر اندماجها الكامل في مشاريع الأمن والتنمية الإقليمية. وبذلك يكمن الرهان الخليجي الحقيقي على قدرة الزبيدي في تحويل الدولة العراقية من دولة تتعايش مع مصادر القوة الموازية إلى دولة تحتكر القوة وتدير علاقاتها الإقليمية من موقع السيادة. فهذه الخطوة وحدها هي التي ستسمح للعراق بالانتقال من موقع المشكلة في معادلة الأمن الإقليمي إلى موقع الشريك في إنتاج الاستقرار والتنمية في المنطقة.

”
**ما تريده دول الخليج من
الزبيدي يمكن تلخيصه
في هدف استراتيجي
واحد: تحويل العراق من
ساحة صراع إلى شريك
استقرار**

“



Gulf Research Center
Knowledge for All



مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع



**Gulf Research Center
Jeddah
(Main office)**

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net



**Gulf Research Center
Riyadh**

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net



**Gulf Research Center
Foundation**

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net



**Gulf Research Centre
Cambridge**

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110



**Gulf Research Center
Foundation Brussels**

4th Floor
Avenue de
Cortenbergh 89
1000 Brussels
Belgium
grcb@grc.net
+32 2 251 41 64



@Gulf_Research Gulfresearchcenter gulfresearchcenter gulfresearchcenter

www.grc.net

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع